قانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٨٤

بربط موازنة هيئة القطاع العام للتعمير
للسنة المالية ٨٤/١٩٨٥

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد اصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات هيئة القطاع العام للتعمير للسنة المالية ١٩٨٤/١٩٨٥ بمبلغ ٣٦٥٩٠٠٠٠ ج (ستة وثلاثين مليونا وخمسمائة وتسعين ألف جنيه) وذلك وفقا لما يلى :

اولا ـ الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٨٤/١٩٨٥ بمبلغ ١٥٥٩٠٠٠٠ ج (خمسة عشر مليونا وخمسمائة وتسعين ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

(ا) الباب الأول ـ أجور ٥٠٠٠٠٠ جنيه .

(ب) الباب الثانى ـ النفقات الجارية والتحويلات الجارية ١٥٠٩٠٠٠٠ جنيه ، منه مبلغ ١٤٢٠٠٠٠٠ جنيه فائض الحكومة .

ثانيا ـ الاستخدامات الراسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٤/١٩٨٥ بمبلغ ٢١٠٠٠٠٠٠ ج (واحد وعشرين مليون جنيه) موزعة على الأبواب التالية:

(ا) الباب الثالث ـ استخدامات استثمارية ـ جنيه .

(ب) الباب الرابع ـ تحويلات رأسمالية ٢١٠٠٠٠٠٠ جنيه .

ثالثا ـ الايرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٨٤/١٩٨٥ بمبلغ ١٥٥٩٠٠٠٠ جنيه (خمسة عشر مليونا وخمسمائة وتسعين ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

الباب الثانى ـ إيرادات جارية وتحويلات جارية ١٥٥٩٠٠٠٠ جنيه .

رابعا ـ الايرادات الراسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية بمبلغ ٢١٠٠٠٠٠٠ جنيه (واحد وعشرين مليون جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

(ا) الباب الثالث ـ إيرادات رأسمالية متنوعة ـ جنيه .

(ب) الباب الرابع ـ قروض وتسهيلات ائتمانية ٢١٠٠٠٠٠٠ جنيه ، منها مبلغ ـ جنيه قروض من بنك الاستثمار القومى

(المادة الثانية)

يجوز زيادة الاستخدامات الجارية والتحويلات الرأسمالية مقابل زيادة حقيقية فى الإيرادات الناتجة عن الحصة فى مقابل الإدارة والإشراف فى توزيعات أرباح الشركات التابعة بموافقة وزارة المالية وبما لا يزيد عن ٥٠٪ من الزيادة المحققة .

(المادة الثالثة)

الأنشطة التى تباشرها الهيئة بموجب قرارات إنشائها وكانت تحصل تكاليفها من الشركات يجوز بموافقة مجلس إدارة الهيئة واعتماد الوزير المختص الاستمرار فى تحصيل تلك الخدمات مقابل زيادة استخداماتها الجارية بذات القدر ، وإخطار وزارة المالية .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٨٤

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٣ المحرم سنة ١٤٠٥ (٨ اكتوبر سنة ١٩٨٤) .

حسنى مبارك

موازنة هيئة القطاع العام للتعمير
للسنة المالية ٨٤/١٩٨٥

الاستخدامات	٨٤/١٩٨٥	الإيرادات	٨٤/١٩٨٥
	جنيه		جنيه
الباب الأول : الأجور(X) ..	٥٠٠٠٠٠٠	الباب الثانى : الايرادات الجارية والتحويلات الجاريه :	
الباب الثانى : النفقات الجارية والتحويلات الجارية :		مجموعة (٥) إيرادات أوراق مالية :	
اعتماد إجمالى (XX)	٣٠٠٠٠٠٠	بند ٣ — الحصة فى أرباح الشركات التابعة	١٤٧٩٠٠٠٠
رسم الدمغة النسبى (XXX) ..	٤٩٠٠٠٠٠	بند ٤ — أخرى	—
فائض الحكومة	١٤٣٠٠٠٠٠٠	جملة مجموعة (٥)	١٤٧٩٠٠٠٠
جملة باب (٢)	١٥٠٩٠٠٠٠٠	مجموعة (٦) إيرادات تحويلية جارية :	
		الحصة مقابل الإدارة والإشراف	٥٨٨٠٠٠
		مقابل خدمات مؤداة	٢١٢٠٠٠
		إيرادات أخرى	—
		جملة مجموعة (٦)	٨٠٠٠٠٠٠
إجمالى الاستخدامات الجارية	١٥٥٩٠٠٠٠	إجمالى الإيرادات الجارية ...	١٥٥٩٠٠٠٠

(X) يتم توزيع الاعتماد الخاص بالباب الأول أجور خلال السنة المالية وفقا لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وبموافقة الوزير المختص وإخطار وزارة المالية.

(XX) يتم توزيع الاعتماد الإجمالى الباب الثانى خلال السنة المالية بموافقة مجلس إدارة الهيئة وإخطار وزارة المالية

(XXX) لا يستخدم الاعتماد المخصص لرسم الدمغة النسبى فى غير الغرض المخصص له .